سلسلة تحرير المفاهيم المعاصرة في ميزان القرآن ومنطق البيان

تحرير مفهوم «الأصالة» في ميزان القرآن ومنطق البيان

من حفظ الموروث إلى ثبات الحق وتجدد الفروع

إعداد: الدكتور إبن عبّاس العاملي

آلة الإعداد: الذكاء المبين[1]

تمهيد

يحتل مفهوم «الأصالة» موقعاً مركزياً في الخطاب الإسلامي المعاصر، ولا سيما حين يقترن بمفهوم «المعاصرة». فيقال: الأصالة والمعاصرة، والحفاظ على الأصالة، والتجديد مع الأصالة، والجمع

[1] **الذكاء المبين**: منصة مبنيّة على الذكاء الاصطناعي **وميزان القرآن ومنطق البيان وعلم الأصول والفقه البياني وعلم التفسير الاستِنفادي البياني**. وهذه الدراسة دراسة تجريبيّة أُعدّت بواسطة **الذكاء المبين**، وأعدّها وراجعها وحقّقها الدكتور ابن عبّاس العاملي.

ولا تزال المنصة في مرحلة الاختبار، وتهدف هذه المرحلة إلى كشف الثغرات والنواقص والأخطاء والعيوب ومواطن الضعف، ومعالجتها وتطوير المنصة حتى تصبح جاهزة للنشر والإفادة منها على نطاق عام.

ونأمل من كلّ من يطّلع على هذا البحث أن يراجعهُ مراجعة نقديّة دقيقة، وأن يزوّدنا بما يقف عليه من ملاحظات وثغراتٍ ونواقصَ وأخطاء ومواضع ضعف؛ لنتنفع بها في التصحيح والتحسين، ويسهمَ بذلك في إنضاج هذا المشروع، محتسباً الأجر عند الله تعالى. لتزويدنا المراجعة النقديّة والملاحظات، نرجوكم التواصل على: ibnabbasalamili@gmail.com

بين أصالة التراث ومتطلبات العصر، والتمسك بالأصول مع الانفتاح على الجديد.

ويبدو المصطلح للوهلة الأولى واضحاً وإيجابياً؛ فالأصالةُ تقابل التقليد المستورد، وتحفظ الارتباط بالجذور، وتمنع الذوبان في ثقافة الآخر. لكن هذه الدلالة الإيجابية قد تحجب سؤالاً أسبق:

ما الأصل الذي تستمد منه الأصالة قيمتها؟
وهل مجرد القدم أو الانتساب إلى الموروث يجعل الشيء أصيلاً بمعنى أنه حق؟
وهل كل ما نشأ داخل تاريخ المسلمين أحق بالحفظ من كل ما جاء بعده؟

وهنا تظهر مشكلة شبيهة بما ظهر في مفاهيم «**الحضارة**» و«**الهوية**» و«**العلوم الإسلامية**» و«**إنتاج المعرفة**»: فقد تكون القضية التي يشير إليها المصطلح معتبرة، بينما تكون الخريطة التي صيغ بها أوسع أو أضيق من البناء القرآني.

فلفظ «**الأصالة**» ليس اسماً قرآنياً فنياً لمذهب في العلاقة بين الماضي والحاضر، وإن كانت مادة **أ ص ل** عربية وقرآنية. والقرآن يتحدث عن الأصل والفرع، وعن الثبات، والاتباع، والعهد، والكتاب، والحق، والاعتصام، والاهتداء، والآباء، والتغيير، والتبديل، والتذكر، والتبين؛ لكنه لا يجمع هذه المسائل تحت ثنائية اصطلاحية اسمها «الأصالة والمعاصرة».

وقد عرّفت إحدى الدراسات السابقة «**الأصيل**» بأنه ما يرتد إلى أصل، وأن الفكرة الأصيلة هي التي تقوم على مرجعية تسوغُها، ثم جعلت المعاصرة اتصال الفكر بزمانه وتحولاته. كما انتهت في مجال الفقه إلى أنّ الأصالة والمعاصرة ينبغي أن تتكامَلا؛ فالتأسيسُ على الأصول لا يعفي من معرفة الزمان والمكان، والمعاصرة لا تبقى إسلامية إذا هدمت البنى المؤسسة للفقه.

وهذا تحرير مهم، لكنه يفتح سؤالاً أعمق في منطق البيان:

من الذي يمنح «الأصل» نفسه حق الحاكمية؟

فليس كل أصل حقاً، وليس كل قديم أصلاً، وليس كل موروث ثابتاً، وليس كل جديد انحرافاً. ومن هنا ينبغي الانتقال من ثنائية **الأصيل والمعاصر** إلى بناء أكثر دقة:

حقٌّ حاكم ثابت، واجتهادٌ بشري قابل للمراجعة،
وصور ووسائل قابلة للتجدد، وواقع جديد يُفهم ثم يُوزن ولا يتحول إلى حاكم.

أولاً: تحرير «الأصالة» من مساواتها بالقدم

أول ما يحتاج إلى تحرير هو العلاقة بين «**الأَصَالة**» و«**القَديم**».

ففي الاستعمال العام قد يوصف شيء بأنه أصيل لأنه قديم، أو لأنه موروث، أو لأنه نشأ داخل المجتمع نفسه ولم يُستورد من خارجه. لكن هذه الصفات الثلاث لا تتساوى.

- فالقديمُ قد يكون حقاً وقد يكون خطأً قديماً.
- والموروثُ قد يكون وحياً محفوظاً، وقد يكون فهماً بشرياً للوحي، وقد يكون عرفاً اجتماعياً، وقد يكون عادةً تاريخية لا علاقة لها بالدين.
- وما نشأ داخل المجتمع قد يكون صواباً، وقد يكون انحرافاً محلياً، كما أن ما جاء من خارجه قد يكون باطلاً وقد يكون علماً صحيحاً أو أداة نافعة.

ولهذا لا يصلح القدم في ذاته ميزاناً للحق. ويقدم القرآن في هذا الباب نصاً حاكماً:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة: 170).

لا يذم القرآن هنا الآباء لأنهم آباء، ولا يلغي قيمة الخبرة المتراكمة بين الأجيال. موضع النقد هو انتقال الموروث إلى **بديل من اتباع ما أنزل الله.**

وقد خلصت إحدى الدراسات السابقة في المكتبة إلى أن الخلل ليس في وجود السابقين ولا في الانتفاع بخبرتهم، وإنما في عبارة ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ عندما تصبح بديلاً من الاحتكام إلى الوحي؛ فالتراث عندئذ ينتقل من رتبة الشاهد والاجتهاد والمعين إلى رتبة الحاكم.

وهذا الفرق حاسم في تحرير الأصالة.

فالأصالة القرآنية ـ إذا جاز استعمال هذا التركيب بوصفه اسماً بحثياً ـ لا تعني الوفاء للماضي لأنه ماضٍ،
بل الوفاء للحق الذي يملك الماضي والحاضر معاً أن يخضعا له.

ومن هنا لا تكون المحافظة على قول سابق أصالةً لمجرد سبقه، ولا يكون مخالفته تجديداً لمجرد المخالفة.

الميزان أسبق من الزمن.

ثانياً: من «الأصل» الزمني إلى الأصل الحاكم

يظهر لفظ الأصل في القرآن في مواضع متعددة، لكن أشهرها دلالة في هذا الباب قوله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۝ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ (إبراهيم: 24-25).

ولا يصح تحويل هذا المثل مباشرة إلى تعريف اصطلاحي لمفهوم «**الأصالة**». فالآيتانِ في سياقِهما تضربان مثلاً للكلمة الطيبة، وليس لفظ «**أصلها ثابت**» تعريفاً فنياً لنظريّةٍ في التراث والتجديد. لكن المثل يقدم **بنية قرآنية بالغة الدلالة** يمكن الاستفادة منها من غير تجاوز النص:

- هناك أصل، والأصل ثابت.
- وهناك فرع، والفرع ليس تجمداً عند الأصل، بل امتدادٌ ونماء.
- وهناك ثمرٌ يتكرر: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾.

فالثبات هنا لا يمنع الإنتاج، والأصل لا يلغي الفرع، والاستمرار لا يعني إعادة الثمرة نفسها في صورتها المادية إلى الأبد. وهذه الصورة تساعد على كشف الخلل في بعض استعمالات «**الأصالة**»:

إذ قد يُطلب من الفرع أن يبقى مطابقاً لصورة تاريخية قديمة
حتى يثبت وفاؤه للأصل، مع أن بقاء الأصل يمكن أن يتطلب تجددَ الفروع.

وقد انتهت دراسة «**التثبيت والاستدامة**» في المكتبة إلى قاعدة قريبة جداً من هذا المعنى:

لا يكون استمرار الصورة دليلاً على صحة الاستمرار ما لم يبق الحق والوظيفة،
وينبغي الفصل بين المقصد الثابت والوسيلة القابلة للتغيير.
بل قد يكون تغيير الوسيلة نفسه هو الذي يحفظ المقصد.

ومن هنا ينبغي الانتقال من سؤال: **هل هذا الشيء قديم وأصيل؟**

إلى سؤال:

ما الأصل الذي يقوم عليه؟ وهل الأصل حق ثابت؟
وما الذي يمثل الأصل فعلاً وما الذي يمثل فرعاً أو وسيلةً أو صورة تاريخية؟

وهذا الانتقال يحول الأصالة من صفة تاريخية إلى **علاقة بالمرجعية.**

ثالثاً: الوحي أصلٌ، أمّا فهم الوحي فاجتهادٌ

يصبح التفريق السابق بالغ الأهمية حين ننتقل إلى العلوم الإسلامية. فقد يقال:

هذا تفسير أصيل، وهذا فقه أصيل، وهذه عقيدة أصيلة،
وهذا منهج أصولي أصيل، ويراد بالأصالة أنه امتداد للتراث.

لكن كلمة «التراث» نفسها تجمع مراتب متباينة.

- فالقرآن ليس تراثاً بالمعنى نفسه الذي يكون فيه كتاب مفسر تراثاً.
- والبيان النبوي المعتبر ليس في الرتبة نفسها التي يكون فيها اجتهاد فقيه.
- والرواية تحتاج إلى تحقق بحسب شروطها.

- والتفسير اجتهاد في فهم النص.
- وأصول الفقه بناء بشري لضبط الاستنباط.
- والتقسيمات المدرسية والمصطلحات والأعراف العلمية خبرة متراكمة قابلة للمراجعة.

وحين تسوّى هذه الطبقات كلها تحت عنوان «الأصالة»، تنتقل العصمة من الأصل إلى تاريخ فهم الأصل.

وقد صاغت دراسة التفسير التراثي هذا الفرق بوضوح:

النصُّ أصلٌ ثابت، أما الأقوال التي تراكمت حوله
فمحاولاتٌ للفهم تختلف باختلاف العلم والبيئة والسؤال والمقدمات؛

ولذلك ينبغي دائماً الفصل بين ما قاله النص، وما فهمه المفسر، وما أضافته المدرسة من بناء سابق. وهذا لا ينتقص من التراث. على العكس، هو الذي يسمح بالانتفاع الحقيقي به.

فالتراثُ خزانٌ هائل للغةِ والروايةِ والتفسيرِ والفقهِ والحجاجِ والأسئلةِ والخبراتِ والمناهجِ والتطبيقات. لكن قيمته تزداد حين يوضع في مرتبته؛ لأنه عندئذ يستطيع أن يكون **شاهداً ومعيناً ومحاوراً** من غير أن يتحول إلى سقف يمنع القرآن من إعادة ترتيب السؤال. وقد لخصت الدراسة المرجعية العلاقة بهذه الصيغة:

القرآن مصدر حاكم لما ينسب إليه،
والتراث خزان اجتهاد وخبرة،
والباحث حلقة تحقق وموازنة؛
فلا يهدم التراث باسم القرآن ولا يحجب القرآن باسم التراث.

ومن هنا لا تكون **الأصالة** في العلم الإسلامي هي مطابقة المتأخر للمتقدم، بل

الأصالة هي استمرار حاكمية الأصل مع استمرار الاجتهاد.

رابعاً: «الأصالة والمعاصرة» ثنائية تحتاج إلى تحرير

غالباً ما لا ترد الأصالة منفردة، بل في ثنائية «الأصالة والمعاصرة».

وهذه الثنائية تبدو متوازنة: الأصالة تمنع الذوبان، والمعاصرة تمنع الجمود. وقد أكدت الدراسة السابقة لعمار أبو رغيف أنّ الطرفين متكاملان في الفقه الإسلامي؛ فلا أصالة حية من غير وعي بالزمان والمكان، ولا معاصرة إسلامية إذا فقد الفقه أصوله وبناه المؤسسة. لكن منطق البيان يضيف سؤالاً:

لماذا تكون «المعاصرة» هي المقابل للأصالة أصلاً؟

فالحق ليس قديماً في مقابل حاضر، ولا العصر يملك في ذاته سلطة معيارية تجعل التوافق معه قيمة.

إنّ «العصر» يصف زماناً نحن فيه. وفي هذا العصر حق وباطل، وعلم وجهل، وقسط وظلم، وأدوات نافعة وأدوات مفسدة، وتجارب إنسانية عظيمة وأشكال جديدة من الطغيان. فمجردُ كون الشيء «معاصراً» لا يمنحه مشروعية، كما أن مجرد كونه «تراثياً» لا يمنحه مشروعية. ومن هنا تكون الثنائية الأدق ليست:

الأصالة ↔ المعاصرة

فإذا أريد بهما قطبان قيميان متكافئان، بل ينبغي تفكيكها إلى أربعة مستويات:

مرجعية حاكمة، وموروث بشري، وواقع حاضر، واجتهاد في التنزيل.

- فالمرجعيّة تُستمد منها الموازين.
- والموروث يُقرأ وينتفع به ويُراجع.
- والواقع يُفهم ويُثبت ولا يُنكر.
- والاجتهاد يصل الحكم بالمقام الجديد.

وعندئذ لا يكون التجديد مساومة بين نصف من القديم ونصف من الحديث، بل **إعادة تنزيل الحق في واقع جديد بأدوات مناسبة، من غير أن يصبح الواقع مصدراً للحق.** وقد وصلت الدراسة البيانية السابقة حول الإحياء والتجديد إلى هذه النتيجة نفسها:

ليس التجديد استسلاماً للواقع ولا تكراراً للموروث بلا تبين؛
بل انتقال من النص إلى الواقع تحت حاكميّة القرآن المطلقة وسلطانه.

خامساً: الأصالة ليست الثبات على الصورة

من أخطر صور الخلط أن يوصف شكل تاريخي بأنه «أصيل»، ثم يصبح تغييره مساساً بالأصل نفسه.

- فقد تكون الصورة طريقة تدريس.
- أو شكلاً لمؤسسة.
- أو نمطاً في اللباس.
- أو طريقة في إدارة الوقف.
- أو ترتيباً لأبواب علم.
- أو أسلوباً في التأليف.
- أو نظاماً سياسياً نشأ في ظرف معين.
- أو لغة اصطلاحية تشكلت في مدرسة بعينها.

كل هذه الصور قد تكون عظيمة النفع في زمانها، وقد يبقى بعضها نافعاً زمناً طويلاً. لكن طول البقاء لا ينقلها تلقائياً من **الوسيلة** إلى **الأصل.** وهنا تفيد الدراسات السابقة في «**التثبيت والاستدامة**» إفادة كبيرة، لأنها تفرق بين ما يستحق التثبيت وبين الصورة التي حققت وظيفته في مرحلة معينة. فالقاعدةُ فيها أن ما يسمى ثباتاً قد ينكشف بعد المراجعة أنه **جمود**، وأن التجديد قد يحفظ المقصد حين تفقد الوسيلة القديمة فاعليتها. وهذا الفرق يسمح بإعادة تعريف الأصالة:

ليست الأصالة أن تبقى الصورة لأنها قديمة،
بل أن يبقى الحق الذي من أجله وُجدت الصورة،
وأن تتغير الصورة حين يصبح تغييرها أقدر على حفظ الحق.

وهذه قاعدة واسعة الأثر.

- فقد يكون الحفاظ على مؤسسة في شكلها التاريخي إضاعةً لوظيفتها.
- وقد يكون تغيير لغة التدريس حفظاً للعلم.
- وقد يكون تغيير التنظيم الإداري حفظاً للأمانة.
- وقد يكون إعادة ترتيب أبواب علم حفظاً للمقصد الذي نشأ العلم من أجله.
- وقد يكون ترك عرف قديم هو عين الوفاء بالأصل إذا ثبت أن العرف صار يوقع ظلماً أو يحجب حقاً.

وعند هذه النقطة تنفصل الأصالة عن المحافظة. فالمحافظةُ فعل يمكن أن يصيب ويخطئ. أما ما يستحق الثبات فلا يثبت لأنه محفوظ، بل يحفظ لأنه ثبت استحقاقه للثبات.

سادساً: لا أصالة من غير نقد الموروث

قد يبدو «نقد التراث» عند بعض الخطابات نقيضاً للأصالة، بينما يكشف الميزان أنّ النقد قد يكون شرطاً لها. فإذا كان المقصود بالأصالة العودة إلى المرجعية، فإن كل طبقة تراكمت بين الباحث والمرجعية تحتاج إلى التمييز:

ما الذي يكشفها؟ وما الذي يحجبها؟

ولهذا لا تكون القراءة النقدية خيانة للسابقين. بل إن تحويل اجتهاد السابق إلى قول لا يجوز مراجعته هو الذي يخرجه من طبيعته العلمية.

فالمجتهدُ السابق مارس النظر في زمانه، وجمع الأدلة، وفهم الوقائع، ورجح بين الاحتمالات. فإذا كان الوفاء له يعني منع اللاحق من ممارسة النظر نفسه، فإن صورة «**الأصالة**»

تصبح نقيضاً للعمل الذي أنتج التراث نفسه.

وقد عبرت إحدى الدراسات السابقة عن الفرق بين **الانتفاع والتعصيم**:

فالانتفاعُ يسأل عن الدليل والموضع والعلاقة والمآل،
أما التعصيمُ فيكتفي بأن «هذا ما قاله السابقون».
الأول يبقي التراث حياً، والثاني يحوله إلى حاجز.

ومن هنا تصبح الأصالة الحقيقية أكثر صرامة، لا أقل:

- لأنها ترفض نسبة قول إلى الأصل لمجرد شيوعه.
- وترفض جعل الشهرة دليلاً.
- وترفض أن يتحول المصطلح التراثي إلى حد نهائي لمعنى القرآن.
- وترفض أن تحجب رهبة الاسم الكبير سؤال الدليل.

لكنها في الوقت نفسه ترفض إسقاط خمسة عشر قرناً من العلم لأن **خطاباً حديثاً أعلن بداية جديدة.**

فالتراثُ لا يُعصم ولا يُمحى. بل يُبيّن، ويُحقق، ويُوزن، ويُنتفع به.

سابعاً: لا أصالة من غير انفتاح على الصحيح الجديد

كما تمنع الأصالة البيانية تعصيمِ القديم، تمنع الرفض الآلي للجدَيد.

- فالقول الجديد لا يبطل لأنه وافد.
- والعلم لا يصبح غريباً عن الإسلام لأن أول من اكتشفه لم يكن مسلماً.
- والأداة لا تصبح محرمة لأنها نشأت في حضارة أخرى.
- والمنهج التجريبي لا يرد لأن بعض الفلسفات التي صاحبته كانت مادية.

فليس المعيار **من أين جاء الشيء وحده؟** بل:

ما هو؟ وما دليله؟ وما وظيفته؟ وما الذي يحمله معه؟
وما موضعه من الحق والميزان؟

وقد انتهت الدراسات المنهجية السابقة في منطق البيانِ إلى أنّ الباحث المسلم يحتاج إلى وعي مزدوج: يعرف التراث ويعرف الحداثة، لكنه لا يخضع لأي منهما خضوعاً مطلقاً. فحاكميةُ القرآن تمنع القطيعة مع التراث كما تمنع التبعية للوافد. وهنا تتضح دلالة مهمة:

لا تقاس الأصالة بنسبة العناصر المحلية إلى العناصر الوافدة.

- فقد يستعمل علم أصيل مرجعياً أداة إحصائية وُلدت في الغرب.
- وقد يستعمل باحث يدعي الأصالة مصطلحاً قرآنياً بينما تكون خريطته كاملةً مأخوذة من نظام فكري آخر.

فليست العبرة بعروبة الاسم ولا بمكان نشأة الأداة، بل باتجاه الحاكمية.

وهذا ما يجعل التفريق بين «**الأصالة في التركيب**» و«**الاستقلال في المرجعية**» مهماً؛ فقد يكون البناء شديد الابتكار ومحلي الصياغة، لكنه تابعاً في معاييره، وقد يكون مستفيداً من أدوات عالمية مع بقاء مرجعيته مستقلة. وقد نبهت إحدى الدراسات السابقة إلى ضرورة الفصل بين هذين المستويين.

ثامناً: من الأصالة إلى شبكة الثبات والتجدّد

بعد التفكيك يظهر أن «**الأصالة**» يمكن أن تبقى مصطلحاً تواصلياً مفيداً، لكنها لا تكفي وحدها لبناء المسألة القرآنية. والأدق هو الانتقال إلى شبكة أوسع:

الوحي والحق يحددان جهة المرجعية،
والاعتصام والاستمساك يحددان علاقة الإنسان بها.

قال تعالى:

﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الزخرف: 43).

- **فالعهدُ والوفاء** يحددان مسؤولية الثبات.
- **والتبينُ والعلم** يمنعان أن يصبح الموروث أو الجديد مقبولاً بغير حجة.
- **والميزانُ والقِسط** يحكمان التطبيق.
- **والاجتهادُ والتفقه** يفتحان باب التعامل مع الوقائع الجديدة.
- **والمآلُ** يختبر ما إذا كان حفظ الصورة قد حفظ الحق أو أضاعه.

وفي هذا البناء يمكن أن نعيد قراءة مثل الشجرة الطيبة:

أصل ثابت، وفرع ممتد، وثمر يتجدد كل حين.

ولا نجعل هذه العبارة تعريف القرآن للأصالة، بل نستفيد منها بوصفها صورة قرآنية تقاوم خطأين معاً: **اقتلاع الأصل، وتحنيط الفرع.**

فالشجرة التي لا أصل لها لا تثبت.
والشجرة التي لها أصل ولا تنمو ليست الصورة التي يضربها القرآن هنا.

وهذه لعلها أدق صورة لاختزال المقصود من الأصالة والتجديد معاً.

تاسعاً: الأصالة في العلوم الإسلامية

تظهر ثمرة التحرير بصورة خاصة في العلوم الإسلامية.

- فليس العلم «أصيلاً» لأنه يستخدم مصطلحات قديمة.
- ولا لأنه يكرر فهرس كتاب تراثي.
- ولا لأنه يرفض العلوم المعاصرة.

- ولا لأنه يكثر من الآيات.
- ولا لأن مؤلفه ينتمي إلى مؤسسة دينية.

إنما تزداد أصالته بقدر ما يعود إلى **أصوله الحاكمة** ويعلن ما هو وحي وما هو اجتهاد وما هو أداة وما هو واقع.

- فعلم التفسير يكون أصيلاً حين يعود القرآن حاكماً على التفسير، لا حين يحفظ كل قول تفسيري.
- وعلم أصول الفقه يكون أصيلاً حين يحفظ وظيفة ضبط الاستنباط ويعيد أدواته إلى الميزان، لا حين يمنع مراجعة التقسيمات التي تشكلت تاريخياً.
- والفقه يكون أصيلاً حين يبقى متصلاً بالدين والدليل والواقع والتنزيل، لا حين يكرر أجوبة وقائع انتهت.
- وعلم الاجتماع الإسلامي لا يكون أصيلاً بمجرد وضع كلمة «إسلامي» بعد اسم علم الاجتماع، بل حين يعيد بناء الإنسان والجماعة والعلاقات من مدونته الحاكمة ثم يستفيد من الملاحظة البشرية.
- وعلم العمران لا يكون أصيلاً لأنه استبدل كلمة «الحضارة» بكلمة عربية، بل حين تحول مركز الحكم من الإنجاز إلى القسط والظلم.

ومن ثم تصبح

الأصالة استقلالاً في المرجعية وقدرةً على الاجتهاد في آن واحد.

وهذا هو المعنى الذي يمنعها من التحول إلى ماضوية.

خاتمة

يكشف تحرير مفهوم «الأصالة» أنّ الاسم يحمل قضية صحيحة لكنه قد يؤدي وظيفة مضللة

إذا ترك من غير تفكيك.

- فالحاجة إلى أصل ومرجعية حقيقية.
- والحاجة إلى حفظ ما لا يجوز تبديله حقيقية.
- والحاجة إلى مقاومة الذوبان والتبعية حقيقية.

لكن هذه الحقائق لا تعني أن القديم هو الأصل، أو أن الموروث هو الحق، أو أن الصورة التاريخية هي الثابت، أو أن الوافد باطل لأنه وافد، أو أن الجديد حق لأنه جديد. ولهذا لا يكفي أن نسأل: **هل هذا الفكر أصيل؟**

بل ينبغي أن نسأل:

إلى أي أصل يرجع؟ وبأي دليل ثبتت حاكمية ذلك الأصل؟
وما الذي فيه وحي وما الذي فيه اجتهاد؟
وما الذي يجب تثبيته؟ وما الذي يجوز تغييره؟
وما الوسيلة التي خدمت المقصد في زمن ثم فقدت وظيفتها؟
وما الجديد الذي يمكن الانتفاع به؟
وما الجديد الذي يحمل معه أصلاً يناقض المرجعية؟

ولا يكفي أن نسأل: **كيف نجمع بين الأصالة والمعاصرة؟**

بل يصبح السؤال الأدق:

كيف يبقى الحق حاكماً في كل عصر،
ويظل التراث خزان خبرة لا بديلاً من الوحي،
ويظل الواقع موضوعاً للفهم لا مصدراً للحق،
وتتجدد الوسائل والفروع كلما احتاج حفظ الأصل والمقصد إلى تجددها؟

وعندئذ يمكن الإبقاء على «الأصالة» مصطلحاً تواصلياً مفيداً، شريطة ألا يعني حفظ

الماضي لذاته، بل

استقلال المرجعية، وثبات الحق، والوفاء بالعهد،
واستمرار القدرة على توليد الفروع المناسبة للمقام الجديد.

وتصبح المعاصرة هي الأخرى وصفاً لزمان التنزيل لا ميزاناً فوقه؛ فالعصر يُقرأ ويُفهم ويُنتفع بعلمه ويُنقد ظلمه، لكنه لا يمنح الصحيح صحته ولا الباطل بطلانه.

أما التراث فيُحفظ ويُحقق ويُقرأ ويُستأنس ويُنتفع به، لكنه يبقى اجتهاداً بشرياً حيث كان اجتهاداً، ولا تنتقل إليه حاكمية الوحي بمجرد مرور الزمن.

وهكذا يكون التحرير قد نقلنا

من حفظ الموروث إلى حفظ الحق،
ومن ثبات الصورة إلى ثبات الأصل،
ومن الخوف من الجديد إلى وزنه،
ومن الانبهار بالعصر إلى قراءته،
ومن ثنائية الأصالة والمعاصرة إلى نظام المرجعية والاجتهاد والتجدد والمآل.

فالقرآن هو الذي يحدد ما هو الأصل الذي يستحق الثبات،
وما هو الفرع القابل للتجدد، وما هو الموروث الذي يُنتفع به أو يُراجع،
وما هو الجديد الذي يُقبل أو يُرد؛

وهذا هو مقتضى حاكمية القرآن المطلقة على المفاهيم.